Journal of Science and Knowledge Horizons
ISSN 2800-1273-EISSN 2830-8379

Title: The Principle of Rotation of Power in the Algerian Political System: A Reading into the Legality of the Legislative Elections 1991

Author:
Dr. Ramli Makhlouf
University of Djilali Bounaama – Khemis Miliana, Algeria
National Security Laboratory: Stakes and Challenges
Email: 4makhlouf@gmail.com

Date of Submission: 05/04/2023
Date of Acceptance: 20/05/2023
Date of Publication: 01/06/2023

Abstract:
The history of political parties in Algeria cannot be written as a simple extension of contemporary Algerian political thought. The experience of engaging in electoral competition only began in 1989, with the approval of the first legal constitution that allowed political associations to freely compete with one another. However, this experience was shaped by the demands, conditions, and needs of the ruling authority. The democratic shortfall in Algeria stems from the fact that the political scene was not built on a cultural foundation necessary for effective public participation. Instead, political pluralism was treated as a peripheral matter while real power remained concentrated at the center.

Keywords: Political pluralism; Algerian regime; rotation of power; legislative elections.

Corresponding Author: Ramli Makhlouf

Journal of Science and Knowledge Horizons
ISSN 2800-1273-EISSN 2830-8379

مبدأ التداول على السلطة في النظام السياسي الجزائري:

قراءة في شرعية الانتخابات التشريعية لعام 1991

The principle of rotation of power in the Algerian political system: A reading into the legality of the legislative elections 1991

د. رملي مخلوف*

Ramli Makhlouf

4makhlouf@gmail.com

جامعة جيلالي بونعامة – خميس مليانة (الجزائر)

مخبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات

تاريخ ارسال المقال: 2023/04/05	تاريخ القبول: 2023/04/24	تاريخ النشر: 2023/06/01

Ramli Makhlouf *

الملخص:

لا يمكن كتابة تاريخ الأحزاب السياسية الخاص كرافد لتاريخ الفكر السياسي الجزائري المعاصر، فلم تحدث تجربة الدخول في المعترك الانتخابي إلا بعد العام 1989، تاريخ إقرار الدستور القانوني الأول الذي فتح المجال والحرية للجمعيات ذات الطابع السياسي للتنافس فيما بينها، رغم أنها تجربة اعتمدت في بداية ونهاية السياق على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها. فمكمن الإفلاس الديمقراطي في الجزائر أن الساحة السياسية لم تتشكل منذ البداية بمجالها الثقافي كشرط ضروري لأي ممارسة للشأن العام، وأن كل ما حدث هو افتراض التعددية في الهوامش والأطراف مع بناء السلطة الفعلية في مركز النواة.

الكلمات المفتاحية: التعددية السياسية; النظام الجزائري; التداول على السلطة; الانتخابات التشريعية.

مقدّمة:

تمثل عملية التداول السلمي للسلطة جوهر الديمقراطية الغربية، لكنها عملية غابت عن التطبيقات العربية منذ فترة مبكرة. فقد برزت فيها الأساليب الوراثية أو فرض القوة لتغيير ونقل السلطة، إذ لم يكن غريباً أن تنعدم فكرة التداول السلمي للسلطة في بعض الدول العربية لأنها بكل بساطة أنظمة قائمة على الانقلابات العسكرية، التي بها أسست طريقة حديثة في انتقال السلطة كمعيار رئيسي للوصول إلى السلطة أي امتلاك القوة. وبالتالي تنص في دساتيرها على التعدد السياسي، بالرغم من أن التنظيم السياسي فيها وحيد أي أنها ذات نظم عقيمة.

بعض من هذه الدول العربية كالجزائر مثلا، تعتبر النظم الجمهورية فيها شبه دستورية، تتضمن تحركاً نوعيا نحو تداول للسلطة، حيث أن نظمها الدستورية تتضمن السماح بالتعدد الحزبي من إجراء انتخابات دورية تتسم بقدر ما من النزاهة، غير أن وجود لقيادة حزبية تحتكر السلطة والأغلبية في معظم هذه النظم لا يزال يسيطر على العملية السياسية، فلم يحدث حتى الآن – رغم النص الدستوري- انتقال للسلطة من حزب الرئيس إلى حزب آخر أو تخلى الرئيس عن السلطة حتى لو كانت انتخابات رئاسية.

يذهب الكثير من الباحثين إلى اعتبار أحداث أكتوبر في الجزائر نقطة تحول في مسار تطور الدولة الجزائرية، ذلك أنها شكلت الأساس الذي أقيمت عليه التعددية السياسية في الجزائر. وبعبارة أخرى، شكلت هذه الأحداث منبر لتعبير مختلف الأطراف السياسية عن رغبتها لتفعيل مسار الديمقراطية، فالمعارضة التي همشت لفترة طويلة، إما باحتوائها داخل الحزب الواحد وإما بنشاطها الخفي وجدت في هذه الأحداث فرصة لطرح نفسها كقوى فاعلة في الوضع الجديد.[1]

لقد مثّل أمر تداول السلطة في الجزائر قضية حساسة، سواء على مستوى شرعية النظام السياسي أو ثباته أو استقراره. في هذا الصدد، ثارت مجموعة من التساؤلات والقضايا والإشكاليات عندما بدأ الوطن العربي يتحرك ضمن منظومة من الأفكار والاستدعاءات الغربية مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الأنظمة الشيوعية في العالم، وبدأ ينساق وراء أطر ونماذج لم تحقق له شيئاً إما لعدم نجاعتها بسبب حداثة التجربة، وإما لأنها قد أتت من مجتمعات مختلفة عنها عقائدياً وفكرياً وحضارياً واجتماعياً.

لذا فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها محاولة لدراسة مبدأ التداول على السلطة في النظام السياسي الجزائري، وتحليل مرحلة من مراحل تطوره، وهي مرحلة الانتخابات التشريعية لعام 1991 التي كانت توحي بأول التجارب في مجال التداول على السلطة حدثت بعد الاستقلال وبالضبط بعد الإقرار بالدستور القانوني لعام 1989 الذي فتح الباب على مصراعيه للتعددية السياسية والتي كانت تجربة قصيرة نظرا لما صاحبها من أحداث مست أغلب مكونات المجتمع الجزائري.

من هذا المنطلق، سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هي أسس التداول على السلطة في النظام السياسي الجزائري، وما مدى شرعية انتقال السلطة في فترة ما بعد 1991؟**

إن البحث عن مقتضيات السلطة وكيفية توليها في النظام السياسي الجزائري، والبحث أيضا عن مدى شرعية الانتخابات التشريعية لعام 1991، يقتضي دراسة تحليلية للموضوع بالاعتماد على النقاط التالية:

- المنطلقات الفكرية لمبدأ التداول على السلطة
- التداول الحزبي على السلطة في الجزائر فترة (1989 -1996)

المبحث الأول: المنطلقات الفكرية لمبدأ التداول على السلطة

يعتبر مبدأ التداول على السلطة من الركائز الأساسية للأنظمة الديمقراطية الغربية،[2] حيث ظهر نتيجة للممارسات الدينية التي سادت الكنيسة في بداية القرن الحادي عشر، ثم تبلورت وتطورت بتطور مختلف الحضارات الغربية من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتج عن الصراعات التي شهدتها أوروبا أساسا بسبب بروز الوعي الفكري والاجتماعي، الذي ساد شعوبها. كما ساد هذا المبدأ بعض دول العالم الثالث من خلال الحركات التحررية التي عاشتها، لتستقر على النموذج الديمقراطي كنظام حكم مؤسس على مجموعة أفكار، والذي اعتبر بمثابة أداة تضمن الشرعية للأنظمة الحاكمة.

المطلب الأول: مفهوم مبدأ التداول على السلطة

شاع تعبير "تداول السلطة" في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي. فهو يعني وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب.[3]

يقصد بتداول السلطة وجود آليات لانتقال المنصب السياسي من طرف إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب، حيث شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي.[4]

عند برهان غليون يقصد بالتداول على السلطة بأنه "التداول الفعلي للسلطة بين النخب المتعددة وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة وما ينجم عن ذلك من آثار مطلوبة وحتمية على مستوى عملي للمشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص بين أفراد الأمة".[5]

وعند موريس دوفرجيه بأنه "التناوب أو التعاقب وهي حركة متواصلة لكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم ثم من الحكم إلى المعارضة والتعاقب موجود في البلدان ذات النظام الثنائي".[6]

كما عرف البعض التداول على السلطة بأنه الأساليب التي يتم بواسطتها عملية إسناد السلطة أو كيفية اختيار الفرد الذي يكون قادرا على فرض نفس الدور أو أداء نفس الوظيفة للرجل السابق".

على العموم، يخضع التداول على السلطة لآليتين رئيسيتين، إما انتقال السلطة من شخص أو من مجموعة أو من حزب إلى آخر أو لأخرى سلميا عن طريق الانتخابات أي الانتقال السلمي وفقاً لإرادة الناخبين، أو انتقال السلطة عن طريق العنف، أي إجبار شاغل أو شاغلي المنصب السياسي على ترك موقعه رغماً عنه باستخدام صورة من صور الإجبار أو الإكراه.[7]

المطلب الثاني: أسس التداول على السلطة

يعتمد أي نظام عادل في التمثيل السياسي على تمثيل شامل وديمقراطي، كما أن وجود الأحزاب السياسية الشفافة هو أمر أساسي من أجل تطور الديمقراطية ومنع حدوث صراعات عنيفة وتحولها. إن الطريقة التي يتم فيها تكوين الأحزاب السياسية في المجتمعات المتعددة القوميات والطريقة التي تعمل بها هذه الأحزاب، تلعب دورا هاما في توفير الاستقرار أو حدوث المواجهات والصراع.[8]

يمكن أن يلعب شكل النظام السياسي المؤسساتي والقانوني دورا أساسيا في استمرارية وتقدم النظم الديمقراطية بصورة واضحة، وذلك بتوفير آلية مناسبة لإدارة الصراع في حدود تعايش سلمي ومن خلال تشجيع الاتفاق حول مجموعة من المبادئ الرئيسية.

إن انتقال السلطة سلمياً رهن بعدد من العوامل من أهمها ضرورة وجود نص دستوري واضح على آلية لانتقال السلطة يتم احترامها من قبل الجميع. فالنصوص الدستورية، لكي تكون متوافقة مع روح الدستور، أن تصْدر عن إرادة الشعب، ومن قِبل سلطاتٍ شرعية، متضمنة المبادئَ الأساسية التي تَكفل قيام نظامٍ ديمقراطي

واستمرارَه. ومن المبادئ التي نص عليها الدستور الديمقراطي: فصل السلطات، الرقابة الدستورية، التعددية السياسية، مبدأ سمو الدستور، التداول السلمي للسلطة، ضمان الحقوق والحريات العامة.

فالدستور هو نواة البنية المؤسساتية والنظام القانوني في الدولة، وهو يحدد العلاقات بين المواطنين والدولة، وبين الدولة والنظام القانوني الدولي، وبالتالي هو المرتكز الذي يوضح شكل السلطة وكيفية توليها، ولكن لا يمكن اعتبار الدستور مؤشرا حقيقيا للممارسة السياسية في كثير من الدول ومنها الدول العربية، إلا أنها قد يكون مؤشراً على وجهة النظر الرسمية فيما يتعلق بانتقال السلطة.

كما يرتبط التداول السلمي للسلطة أيضاً بوجود تعدد حزبي حقيقي يسمح بتنافس فعلي بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات المتباينة كي تنتقل السلطة من حزب إلى آخر أو من زعيم أحد الأحزاب إلى زعيم حزب آخر، الأمر الذي يعني أن التداول السلمي للسلطة قد لا يستقيم في ظل وجود حزب وحيد وإن كان من الممكن حدوث نوع من التداول بين زعماء الحزب أو زعماء الاتجاهات المختلفة داخله.[9]

إذن يرتبط التداول السلمي للسلطة بوجود تعدد حزبي حقيقي يسمح بتنافس فعلي بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات المتباينة كي تنتقل السلطة من حزب إلى آخر أو من زعيم أحد الأحزاب إلى زعيم حزب آخر، الأمر الذي يعني أن التداول السلمي للسلطة قد لا يستقيم في ظل وجود حزب وحيد وإن كان من الممكن حدوث نوع من التداول بين زعماء الحزب أو زعماء الاتجاهات المختلفة داخله.

الأحزاب السياسية تعتبر مؤشرا على التعددية السياسية وإمكانية التداول السلمي للسلطة إذا سمح لها بالعمل العلني والتنافس الانتخابي فيما بينها للحصول على أغلبية مقاعد البرلمان وتشكيل الحكومات. هناك صيغتين أساسيتين لتحقيق التعاقب على السلطة هي صيغة التنافس بين الأحزاب السياسية بوجود عدة أحزاب ذات قوة متساوية تقريبا، تتنافس فيما بينها من اجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها في إطار النظام السياسي القائم الذي تعتبر الأحزاب السياسية جزءاً منه، وإحدى مؤسساته الرئيسة، سواء كان نظاما برلمانيا أو رئاسيا.

أما الصيغة الأخرى فهي صيغة التحالفات الوطنية التي تتميز بوجود عدة أحزاب سياسية تشارك في ممارسة السلطة بناءاً على ميثاق التحالف أو على اتفاقات فرعية لاحقة، وفي هذه الصيغة لا يتم الاعتراف بأي حزب سياسي خارج نطاق التحالف، ومن ثم فان أي نشاط حزبي خارجها يعتبر عملا مخالفا للقانون، وعادة ما يوجد هناك حزب يتمتع بمركز متميز بين أطراف التحالف بسبب تفوقه سياسيا، وبالتالي ينعدم التنافس الحزبي على السلطة، ويستند نجاح صيغة التحالف إلى ضرورة ضم جميع القوى السياسية في هذا الإطار.[10]

في هذا الصدد، لم تعرف بعض النظم السياسية العربية العملية الانتخابية حتى الآن وعرف بعضها صورة متواضعة منها منذ فترة وجيزة، الأمر الذي يجعل الانتخابات لا تحظى بالأهمية في ثقافتنا العربية، أو على الأقل لم تترسخ بعد كأفضل آلية لانتقال السلطة.

على العموم، إن شكل عملية الإصلاح السياسي والمؤسساتي أساسية أيضا من أجل تحقيق عملية تداول السلطة وفق الشرعية الدستورية. فالنظام العادل في التمثيل السياسي يعتمد على تمثيل شامل وديمقراطي، كما أن وجود الأحزاب السياسية الشفافة هو أمر أساسي من أجل تحقيق الديمقراطية ومنع حدوث صراعات عنيفة خصوصا في المجتمعات المتعددة القوميات، أين تلعب الأحزاب دورا مزدوجا إما في توفير الاستقرار داخل المجتمع أو قد تؤدي من أجل تولي السلطة إلى حدوث المواجهات والنزاعات الطائفية.[11]

وعليه، يمكن القول بأن الانتخابات تعد آلية للتداول على السلطة وتغيير مركز القوة وإمكانية تقلد قوى المعارضة الحكم بدلا من الحكومة القائمة، فالنظام الديمقراطي لا يسمح بتغيير الحكومات بطرق غير الاحتكام إلى أغلبية أصوات الناخبين، كالانتقال العنيف للسلطة بانقلاب عسكري أو ثورة مسلحة، كما لا يمكن إقصاء حكومة جاءت باختيار الناخبين. حيث توفر الانتخابات شرعية شعبية للحكومة المنتخبة حديثا أو تجدد شرعية الحكومة القائمة التي قد تحتاج مع مرور الوقت إلى تجديد شرعيتها وسط ناخبيها. وللانتخابات أيضاً مقصد هام هو محاسبة الحكام ومساءلتهم وقت الانتخابات إن من خلال تقويم برامج المتنافسين قبل الانتخابات أو عن طريق مكافأة أو معاقبة السياسيين إذا ما أرادوا الترشح للمرة الثانية. [12]

يتضح أن التداول السلمي للسلطة يكاد يلخص سمات النظام الديمقراطي، حيث يستلزم حدوثه وجود التشريع الدستوري المناسب، وتعدد حزبي وتنافس سياسي حقيقي وانتخابات دورية حرة ونزيهة ورأي عام قوي وقادر على التأثير ووسائل إعلام تقوم بدور رقابي فاعل في محاسبة القائمين على السلطة. فقياس شدة الديمقراطية وجودتها أصبح اليوم يحتكم إلى مجموعة من المؤشرات من بينها التداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية، كمعيار يعكس التداول والتناوب ما بين الأحزاب الفاعلة داخل النظام السياسي للدولة بقصد الوصول للسلطة.[13]

المطلب الثالث: آليات انتقال السلطة

تنتقل السلطة في النظم السياسية عن طريق نوعين من الآليات أولهما آليات سلمية والأخرى آليات عنيفة، ويعني ذلك ارتباط تلك الآليات بما يعرف في الفقه السياسي بالشرعية الدستورية أو القانونية أو بالمشروعية.

أولا: الآليات السلمية لانتقال السلطة

يقصد بالآليات السلمية أن يتم هذا الانتقال دون إكراه أو إجبار، أي دون استخدام أساليب القوة المادية أو المعنوية لإجبار شخص الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك الساحة لنخبة أخرى أو لشخص آخر. أي باستناد طريقة الوصول إلى السلطة إلى الأسلوب الذي يحدده الدستور والقانون، فإذا نص الدستور على الانتخابات أو الاستفتاء أو اختيار المجلس النيابي وحدد شرطاً لشغل المنصب ينبغي الالتزام بالطريقة التي نص عليها الدستور وإلا اعتبر من شغل المنصب مغتصباً له وعليه أن يسعى للحصول على قدر من التأييد الشعبي

الذي يسمح له بالاستمرار في السلطة من خلال ما يعرف بتوليد شرعية سياسية قد تسمح بتجاوز المواطنين عن غياب الشرعية القانونية، أي طريقة الوصول إلى السلطة.

ثانيا: الآليات غير السلمية لانتقال السلطة

يقصد بالآليات غير السلمية أي العنيفة استخدام القوة لإجبار الحاكم أو النخبة الحاكمة على ترك موقعها دون سند للنخبة الجديدة سوى القوة. فمعظم التشريعات العربية تختلف في طرق انتقال وتداول السلطة إلا أن الواقع يؤكد في غالب الأحيان الاتفاق على بقاء السلطة في يد فئة أو شخص واحد، وهذا مخالف للشرعية وللديمقراطية. ففي حالة النظم الملكية فإنها بصفة عامة لا تعرف ظاهرة اختفاء المشروعية حيث عادة ما يصل الملك أو السلطان أو الأمير إلى المنصب بالأسلوب الذي ينص عليه نظام وراثة العرش، وإن كانت النظم الملكية الحديثة أكثر تقدماً في هذا المجال مقارنة بالنظم الملكية التقليدية. وتكون الحالة الممكنة لوجود نقص في المشروعية هي حالة الانقسام داخل الأسرة الحاكمة أو جود تنافس بين أكثر من شخص على المنصب.

على العموم، تختلف طريقة تولي السلطة والتنافس عليها حسب طبيعة نظام الحكم المعتمد في الدولة. ففي الأنظمة الملكية التقليدية عادة ما تتسم هذه النظم بغياب الدستور أو بغياب التقاليد الدستورية التي تقنن طريقة انتقال السلطة، مثل النظم الملكية في الخليج التي لم تعرف مبدأ التداول على السلطة منذ عقود من الزمن، باستثناء الكويت، ذلك أن الحديث عن تداول السلطة في مثل هذه النظم أمراً غير منطقي. ففي مثل هذه النظم أين تتسم هذه النظم بوجود أفراد الأسرة الحاكمة التي تشغل معظم المناصب المحورية (رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية.. إلخ)، مما يعني غياب الانتخابات النيابية والتعدد الحزبي أيضا، إذ تنتقل السلطة على مستوى رئيس الدولة (الملك أو السلطان أو الأمير) إلى ولي عهده الذي عادة ما يكون ابنه أو أحد إخوته.

خلافا للأنظمة الملكية التقليدية، تسمح النظم الملكية شبه الدستورية التي تضم كل من الأردن والمغرب والكويت، بوجود دستور ينص على التعدد الحزبي وبالانتخابات التي تسمح بتداول السلطة بين الأحزاب التي غالبا ما تتم بسبب قيود معينة يفرضها النظام السياسي في تلك الدول.

أما في النظم الجمهورية التسلطية والتي تضم بعض من الدول العربية مثل الجماهيرية الليبية، سوريا، العراق، موريتانيا، فإنه لا وجود لإمكانية التداول السلمي على مقاليد الحكم بسبب سيطرة حزب واحد أو قائد على مقاليد السلطة في الدولة سواء كان الحكم فيها عسكريا أو مدنيا.

بعض من تلك النظم قد غيرت من توجهاتها الإيديولوجية، حيث قامت بتعديل دساتيرها بالانتقال من نظم الحزب الفردية والتوجه نحو النظم الغربية من خلال تكريس التعددية السياسية ومبدأ الفصل بين السلطات مثلما فعلت الجزائر من خلال دستورها القانوني لعام 1989.

المبحث الثاني: التداول الحزبي على السلطة في الجزائر فترة (1989 –1996)

ساهمت التعددية التي أفرزها إصلاح أكتوبر في خلق نوع من التوازن بين التعددية الثقافية المكبوتة لفترة طويلة والتعددية السياسية التي تفتحها الديمقراطية التمثيلية. وبات واضحا أن المواطن الجزائري الذي ظل سجين الخيار الحادي أصبح أمام خيارات عديدة يفرضها الزخم الحزبي الذي أفرزته الإصلاحات.[14]

المطلب الأول: التكريس الدستوري للتعددية الحزبية

لقد كان دستور 23 فبراير 1989 إيذانا ببدء التجربة التعددية السياسية في الجزائر وبعد الوثيقة الأساسية التي تأسست من خلالها القاعدة الأساسية للتعددية الحزبية في الجزائر، إلا أنه من أهم مصادر دستور 1989 الشرعية الدستورية، بحيث حلت الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية التي حكمت السياسة والحكم في الجزائر منذ الاستقلال.

أولا: دستور 1989 والجمعيات ذات الطابع السياسي

كرس دستور فيفري 1989، التعددية السياسية بالنص المباشر عليها في المادة (40) منه، حيث جاء فيها: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، والسلامة الترابية واستقلال البلاد، وسيادة الشعب".[15]

كما تشير المواد الواردة في فصوله (الثاني والثلاث والرابع والخامس) ضمنيا هذا الحق بالإشارة إلى مظاهر التعددية ومنطلقاتها كحرية التعبير والرأي والاختيار، وحرصه على الطابع الديمقراطي للدولة والمساواة والعدالة وغيرها من القيم التي تشكل المضمون الحقيقي للديمقراطية والتعددية.

إن تحليل نص المادة 40 يوضح لنا أن التعدد السياسي قد أخذ شكل الجمعيات السياسية، والجمعية السياسية لغة واصطلاحا لا تعد مرادفا للحزب، فلماذا الجمعية وليس الحزب؟

الجواب المفترض هو عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة على خوض معركة المنافسة السياسية، ولذلك يجب أن تبدأ العملية بجمعيات ثم تتطور إلى أحزاب. وقد تأكد هذا الافتراض في البيان الرئاسي الصادر في 24 أكتوبر 1988 الذي جاء فيه: "لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية من البداية مع أوساط تطمع في السلطة وفي الحصول على الامتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية...".[16]

ثانيا: دستور 1996 والأحزاب السياسية

يعد دستور 1996 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1996 الوثيقة الرسمية الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر الحديثة، جاء لسد الفراغات القانونية والتقنية لدستور 1989 من جانب ومن جانب آخر لتعميق وتوسيع الصلاحيات الرئاسية، وبالرغم من إقرار جميع الأحزاب أهمية وضرورة التعديل كحتمية ضرورية إلا أنهم اختلفوا

حول توقيت التعديل، فكان رأي السلطة يدعو إلى إجراء التعديل قبل الانتخابات التشريعية ليوم: 1997/06/05، لتفادي تكييف تعديل الدستور من أصحاب الأغلبية في البرلمان وفق مصالحهم السياسية، غير أن الرأي الآخر تحفظ على هذا التعديل قبل الانتخابات، تخوفا من أن يمس هذا التعديل مصالح الأحزاب الفاعلة.[17]

على العموم، سعى دستور 1996 إلى تقليص عدد الأحزاب السياسية من خلال تضييق قوانين الانتخابات والمشاركة بالإضافة إلى فرض قيود على شروط تأسيس الأحزاب مما أدى إلى اختفاء عدد كبير من الأحزاب.[18] وهذا ما أدى إلى اعتراض بعض الأحزاب الجهوية على الدستور (FFS،RCD) ودعت إلى مقاطعة الاستفتاء عليه، في حين بدأت الأحزاب الإسلامية التكيف مع الوضع الجديد حيث تم إزالة مصطلح الإسلامية من أسماء الأحزاب، ووضع برامج جديدة تتلاءم مع الوضع السياسي الجديد.[19]

المطلب الثاني: المسار الانتخابي لعام 1991

تميزت الخارطة الحزبية في الجزائر بعدم الثبات خلال فترة تجربة التعددية السياسية، فقد خضعت الخارطة لعدة تغيرات منذ إقرار التعددية، حيث أثرت تلك التغيرات القانونية، بالإضافة إلى عدة عوامل ومتغيرات أخرى أثرت على مستوى الحياة الحزبية، كما أثرت على نشاط ووجود الأحزاب السياسية وساهمت في تقسيم الخارطة الحزبية الجزائرية من فترة إلى أخرى.

لا يمكن تصور وجود نقله نوعية في الحياة السياسية من خلال التجربة الدستورية الجديدة، فالديمقراطية التي عبرت عنها أحداث 1988 لم يكتب لها العمر الطويل، إذ بعد تجربة انتخابية تعددية أولى، بدأت الحياة السياسية تتجه تدريجيا نحو وضع أزموي تطور مع توقيف المسار الانتخابي لتشريعات 1991 وهذا طرح عدة تساؤلات حول طبيعة السلطة في الجزائر ومصادر شرعيتها، وحول نية من يملكونها في التخلي عنها فعليا لصالح الهيئة الناخبة، ومن تم المعارضة تجسيدا لمبدأ السيادة الشعبية المخول دستوريا.

في هذا الصدد، أشار الباحث جابي عبد الناصر إلى أسباب تتعلق بقصر التجربة الحزبية، وإلى تردي الأوضاع الأمنية والظروف السياسية التي تزامنت مع ظهور الأحزاب في الجزائر، وهذا ما انعكس على فهم واضح للخارطة الحزبية.[20] ووفقاً لذلك، يمكن تقسيم هذه التجربة إلى مرحلتين أساسيتين في عمر التجربة الحزبية المعاصرة:

أولا: مرحلة انطلاق التعددية السياسية (1989–1991)

إن الشيء الجديد في دستور 1989 هو التعددية الحزبية،[21] وما أفرزته من أحزاب سياسية وبتشكيلات مختلفة ومناهج متعددة جعلت منه أول دستور يفتح الباب أمام الشعب لممارسة السلطة بنفسه.

لكن ما يعاب على دستور 23 فبراير 1989 أنه فتح الباب للطامعين في التمتع لاحتلال المنصة السياسية، حيث سارعت الجمعيات إلى التكوين والتنشيط والتكاثر إلى أن وصل عدد الجمعيات ذات الطابع السياسي إلى حوالي 60 جمعية في نهاية 1991 و2000 جمعية مختلفة خاصة وأن هذا الدستور لم يقم بتنظيمها أو يجعل قيود صارمة لنشاطها.[22]

وقد دخلت تلك الجمعيات معترك الانتخابات المحلية والتشريعية لتنجر عنها بعد توقيف المسار الانتخابي جملة من الاحتجاجات والانزلاقات خلقت أزمة شرعية على مستوى النظام السياسي الجزائري وهو ما كان سببا كافيا في إعادة النظر في نص المادة 40.

في هذا السياق، جرت أول انتخابات تعددية في العام 1990 وهي الانتخابات المحلية التي حصلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية المجالس البلدية والولائية على مستوى الجزائر على ما يعادل 54%.

وفي سنة 1991 سمحت السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان، تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلالها من الحصول على 188 مقعدا في البرلمان.[23]هذه الانتخابات ساهمت في ضبط الخارطة الحزبية بشكل فعلي خلال هذه المرحلة، من خلال إبراز مكانة كل جمعية سياسية لمكانتها المطبقة على الساحة السياسية وحصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المرتبة الأولى بفرق شاسع مع التيارات الأخرى نتج عنه ترتيبا مميزا للجمعيات السياسية على الخارطة الحزبية في هذه الفترة. كما يمكن اعتبار هذه المرحلة تعددية فعلية، ولكنها لم تتم طويلا خاصة بعد تدخل الجيش لإيقاف المسار الانتخابي وبداية الأزمة السياسية والأمنية العام 1992.[24]

ثانيا: مرحلة الأزمة السياسية والأمنية (1992–1996)

النتائج الانتخابية التي سمحت للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالحصول على 188 مقعدا في البرلمان، حركت الجيش لإيقافها. ففي 29 ديسمبر 1991 أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد عن استقالته بعدما قام بحل المجلس الوطني الشعبي، كما قام الجيش بإيقاف العملية الانتخابية،[25] وحلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من طرف السلطة النظامية، وأعتقل معظم قادتها، مما ساهم ذلك في تأزم الوضع السياسي والأمني للبلاد، وبالتالي أجهضت التجربة التعددية القصيرة.

تمكنت الجزائر، منذ عام 1999، بفعل مسار من التوافقات السياسية والأمنية، من التغلب تدريجياً على تداعيات انقلاب يناير/كانون الثاني 1992، الذي قاده العسكر عبر إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي كانت قد جرت في عام 1991 وعدم إجراء الدور الثاني. وقد ساهمت مجموعة من الخطوات

في تسريع استتباب الأمن، خصوصاً عبر قانون الوئام المدني الذي سمح بعودة آلاف المسلحين إلى بيوتهم وعائلاتهم، ثم قانون المصالحة الوطنية الذي أقرّ عام 2005، والذي أوجد إطاراً قانونياً لتسوية وضعية المسلحين التائبين وضحايا الإرهاب وعائلات الإرهابيين المقتولين في الجبال في فترة الأزمة.[26]

إن الأوضاع التي مرت بها الجزائر، قد أدت إلى تغيير في الخارطة الحزبية وذلك من خلال تقييد نشاط الأحزاب على الساحة السياسية والحد من فعاليتها، حيث أصبحت كل أحزاب الجزائر في هذه الفترة خارج إطار السلطة، وأصبحت الأحزاب مجرد ديكور شكلي واقتصر النشاط السياسي على أحزاب معينة ومنها الأحزاب التي شاركت في مؤتمر الوفاق الوطني ومنها: حزب حركة مجتمع السلم، حركة النهضة الإسلامية، وحزب التجديد الجزائري.

المطلب الثالث: تقييم تجربة الانتخابات التشريعية لعام 1991

الجمعيات ذات الطابع السياسي التي كرسها دستور 1989 في مادته (40) دخلت للمعترك الانتخابي في أول تجربة لها في فترة وجيزة من ظهورها، فلم يكن لها ماض طويل أو تجارب سابقة بالرغم من أن الجزائر قبل الاستقلال عرفت عمليات انتخابية ساهمت فيها أحزاب الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها، ويمكن القول بأن الممارسة قد سبقت النظرية.

لعل مقتل الأحزاب الدينية التي شاركت في الانتخابات التشريعية لعام 1991 أنها جازفت بمقوّم جوهري في المجتمع الجزائري ودخلت به المعترك السياسي بدل أن تبقيه بمنأى عن التلاعبات السياسية، ولا تستغله ضدا على الأحزاب العلمانية والأحزاب الوطنية وغيرها. فقد كان المدخل السياسي لحركة مجتمع السلم يمثل الخطيئة الأصلية التي يصعب معها ترتيب نتائج طيبة، لأنها ولجت العمل السياسي ليس ضدا على الأحزاب غير الإسلامية وليس أيضا ضد السلطة، وإنما ضد أحزاب إسلامية أخرى خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حلها النظام في أعقاب إلغاء الانتخابات التشريعية لعام 1991، لأن الأحزاب السياسية ذات التوجه الديني كانت منذ البداية قاصرة عن إدراك مجال السياسة.[27]

الوضع السياسي الذي أفرزه توقيف المسار الانتخابي وتنصيب المجلس الأعلى للدولة شهد تنامي لظاهرة العنف و تصعيدا في قرارات المجلس و سياسته التشددية إزاء المعارضة عموما و الحزب المنحل خصوصا، وقد ظل الحقل السياسي على هذا الحال في الوقت الذي أصبح العنف هو السمة البارزة للحياة في الجزائر، حيث بات واضحا أن النظام كان يسعى إلى تجاوز أزمة الشرعية التي تركها غياب المؤسسات الشرعية في مرحلة تميزت ببروز بوادر حوار سياسي حول الأزمة الجزائرية، بين أطراف كانت ترغب في العودة إلى الشرعية التي أوقفها انقلاب جانفي 1992 وأطراف كانت تبحث عن الشرعية بإعلان انتخابات جديدة تعيد توزيع الأوراق في الساحة السياسية خاصة بعد ما حدث مع وفاة رئيس المجلس الأعلى للدولة «محمد بوضياف».[28]

لقد انطوت الأحزاب السياسية على قصور واضح لم تتعرف عليه منذ البداية لأنها كانت عاجزة عن إدراكه ثقافيا، كما لم تكن بيدها الوسائل الشرعية للفعل السياسي. وانتهت تجربة الأحزاب السياسية إلى أنها تجارب غير مكتفية بذاتها ولا يمكن بالتالي كتابة تاريخها الخاص كرافد يصب في تاريخ الفكر السياسي الجزائري المعاصر. فإذا كانت معظم الأحزاب من إنشاء السلطة، فإن الباقي –عدا حزب القوى الاشتراكية– ساهم بقصوره في تأييد نظام الحكم وبالتالي تفويت فرصة الوصول إلى الديمقراطية عبر وصول المعارضة الحقيقية إلى السلطة، الضامن الحقيقي لبداية المسار الديمقراطي السليم وبداية عدّها التصاعدي الذي يرسخ رصيدها التاريخي ويعزز مستقبلها.[29]

خاتمة:

إن مستقبل انتقال السلطة في النظام السياسي الجزائري مرهون بتفعيل عدة عوامل من أهمها ضرورة وجود نص دستوري واضح على آلية لانتقال السلطة يتم احترامها من قبل الجميع، وضرورة وجود تعدد حزبي وسياسي حقيقي يسمح بتنافس سياسي يكون المواطنون هم الحكم والمرجع الأخير فيه، وضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية حقيقية تسمح بالتعبير عن إرادة الناخبين.

إن القيمة المؤسسية لمبدأ تداول السلطة لا تنحصر في فتح سبل العمل السياسي المشروع أمام التنظيمات السياسية فحسب، وإنما في أنه يتضمن آلية محددة لتنظيم عملية انتقال السلطة السياسية بين القوى السياسية أيضا، ومن هذا الجانب ليس للتعددية الحزبية والعمل السياسي العلني المرخص للأحزاب أية قيمة من دون قدرة هذه الأحزاب على الوصول إلى السلطة.

إن أسباب عدم تحقق مبدأ التداول السلمي للسلطة يرجع إلى:

1– عدم إيمان القوى السياسية بمبدأ التداول السلمي للسلطة، والاستئثار بالسلطة وهيمنة الحزب الواحد على دواليب الحكم. فقد تأثرت معظم الأنظمة بالمنهج الاشتراكي وبأحادية الحزب خصوصا في ظل الحرب الباردة. وقد ظل هذا النهج سائدا حتى في ظل التكريس الدستوري للتعددية السياسية.

2– كثرت الانقلابات العسكرية في بعض الدول العربية كان سببا في عدم تحقق فكرة التداول على السلطة من أساسها، ويمكن ذكر بعض من هذه الدول التي شهدت سيطرة العقلية الانقلابية فيها: سوريا (1949)، مصر (1952)، العراق (1958)، السودان (1958)، الجزائر (1965)

3– حداثة التجربة السياسية في بعض الأنظمة العربية بالرغم من أنه في بعض الأنظمة التجربة فيها للتعددية قد سبقت النظرية كالجزائر مثلا.

4– قلة الوعي لدى الناخب الجزائري في التوجه نحو البرنامج، هذا العزوف خلق أزمة المشاركة السياسية في معظم العمليات الانتخابية، خصوصا الانتخابات التشريعية.

الهوامش

1- عبد القادر اليحياوي، (2001)، تاريخ العالم المعاصر، السنة الثالثة ثانوي، الطبعة الأولى، الجزائر، ص 369.
2- صفي الدين خربوش، تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، تاريخ النشر: 25-12-2020، تاريخ الاطلاع: 05-04-2023، الرابط:- ttps://www.aljazeera.net/2004/10/03/%
3- المرجع نفسه.
4- نادية حسين عبد الله، (2011)، نحو إستراتيجية وطنية للدولة المدنية – المفاهيم – التداول السلمي للسلطة، الحوار المتمدن، العدد 3560، الموقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285201
5- بلقيس أحمد منصور، (2004)، الأحزاب والتحويل الديمقراطي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 364.
6- موريس دوخرجيه، (1989)، الأحزاب السياسية، الطبعة الثانية، تر: علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار النهار للنشر، بيروت، ص 304.
7- صفي الدين خربوش، المرجع السابق.
8- فرانشسكا بيندا وآخرون، (2005)، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ستوكهولم، السويد، ص 1.
9- نادية حسين عبد الله، المرجع السابق.
10- المرجع نفسه.
11- فرانشسكا بيندا وآخرون، المرجع السابق، ص 1.
12- نادية حسين عبد الله، المرجع السابق.
13- وداد غزلاتي، (2016)، التداول الحزبي على السلطة ومعوقاته، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد الخامس، العدد 2، ص 104.
14- عبد القادر اليحياوي، المرجع السابق، ص 369.
15- عمر صدوق، (1995)، آراء سياسية في بعض قضايا الأزمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 49.
16- المرجع نفسه، ص 49-50.
17- أحمد منيسي وآخرون، (2004)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص 150.
18- ناجي عبد النور، (1989)، الانتخابات الدولة والمجتمع الجزائري، دار الفقيه للنشر، الجزائر، ص 114، وأحمد منيسي، المرجع السابق، ص 140.
19- عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 110.
20- عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص38.
21- أي اعتماد الجزائر كدولة على نظام سياسي جديد وغريب إن صح التعبير عما عرفته طيلة عقود خلت منذ الاستقلال، غير أن الممارسة قد سبقت النظرية، فتاريخيا التعدد الحزبي في الجزائر ولد مع ميلاد الحركة الوطنية السياسية الحديثة في بداية القرن العشرين، وأبرز التيارات السياسية التي نشطت آنذاك: (حركة النخبة بقيادة الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، نجم شمال إفريقيا والذي تحول إلى حزب الشعب الجزائري سنة 1937، ثم على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الحزب الشيوعي، جبهة التحرير الوطني 1954).
22- عمر صدوق، المرجع السابق، ص 125.
23- أحمد منيسي، مرجع سبق ذكره، ص 140.
24- سعيد بو الشعير، (1993)، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الجزائر، ص 178.
25- عمر صدوق، المرجع السابق، ص 120.
26- عثمان لحياني، انقلاب يناير 1992: 5 ملفات جزائرية عالقة، تاريخ النشر: 15-01-2015، الموقع: https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D
27- نور الدين ثنيو، (2004)، شرعية النظام السياسي لجبهة التحرير الوطني: حزب إسلامي في لعبة الديمقراطية، تاريخ النشر: 03-10-2004، اطلع عليه يوم: 2019/12/08، الموقع:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1

28- خالد توازي، (2006)، الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ المكانة الممارسة، المستقبل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ص 130.
29- نور الدين ثنيو، المرجع السابق.

Refernces

Binda F. . (2005). Transition Towards Democracy: Major Options in the Process of Democratic Transition in Iraq. Stockholm, Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.
Boushaer S. . (1993). Algerian political system. Algeria: Dar Al-Huda.
Sadooq A. . (1995). Political opinions on some issues of the crisis. Algeria: University Press Office.
Dogerje m. . (1989). political parties. Beirut: An-Nahar Publishing House.
Ahmed Mansour b. . (2004). Parties and democratization. Cairo: Madbouly Library.
Al-Yahawi A. a. . (2001). Contemporary world history. Algeria: Ministry of Education.
parallel x. . (2006). The partisan phenomenon in Algeria: history - status, practice - future (Master's thesis). Faculty of Political Science and Information, University of Algiers.
Manisi A. . (2004). Democratic transition in the Arab Maghreb countries. Cairo: Center for Political and Strategic Studies.
Wedad . g. (2016). Partisan circulation of power and its obstacles. Algerian Journal of Security and Development, 5(2), 104-118. Retrieved at from https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36183
Naji A. a. (1989). Elections state and Algerian society. Algeria: Dar al-Faqih for publishing.
Lahyani A. . (2015, January 15). January 1992 coup: 5 outstanding Algerian files. Retrieved April 5, 2023, from https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D9%8A% D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-1992-5-%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%B2% D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A9-2/2
Kharbouch p. a. (2020, December 25). The circulation of power in the Arab world between legislation and applications. Retrieved April 5, 2023, from https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%A7% D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86
Hussein Abdullah N. . (2011, November 28). Towards a national strategy for the civil state - concepts - the peaceful transfer of power. Retrieved April 5, 2023, from https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285201
Thenew N. a. (2004, October 3). The legitimacy of the political system of the National Liberation Front: An Islamic party in the game of democracy. Retrieved December 8, 2019, from https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8 %A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7% D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8 %A8%D8%A9